الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

النصر
يومية إخبارية وطنية

مصافحة و تجمعات و تخلي عن الأقنعة من قبل طلبة

الوقاية شبه غائبة بجامعات قسنطينة

تراجع بشكل ملحوظ تطبيق الإجراءات الوقائية من فيروس كوفيد 19 بجامعات قسنطينة، سواء من قبل الطلبة، و حتى بعض الأساتذة و الإداريين، و لم يعد ارتداء الكمامة إجباريا، إلا في بعض المعاهد و الكليات، رغم انتشار الملصقات التي تلزم بالتطبيق الصارم للبرتكول الصحي، أمام تجاهل خطر التجمعات الطلابية التي عادت بشكل كبير. في جولة استطلاعية للنصر، تنقلت خلالها عبر مختلف كليات و معاهد جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، و كذا جامعة قسنطينة 1 أحمد منتوري ، لمسنا تراجع الوعي بين الطلبة الذين تخلى الكثير منهم عن الكمامات، و لا يحترمون التباعد الجسمي، مع عودة مشاهد المصافحة بقوة، و غياب الصرامة في فرض احترام التعليمات الوقائية داخل الحرم الجامعي للتصدي للوباء.

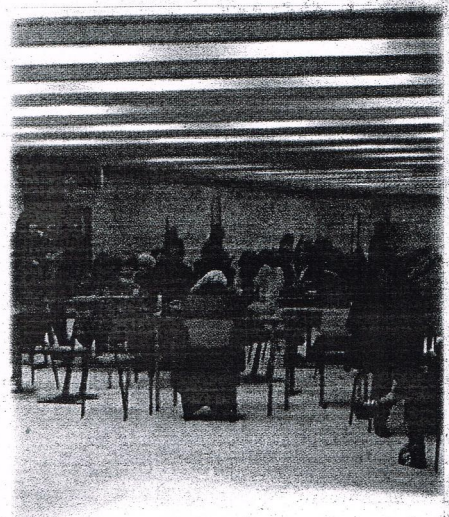

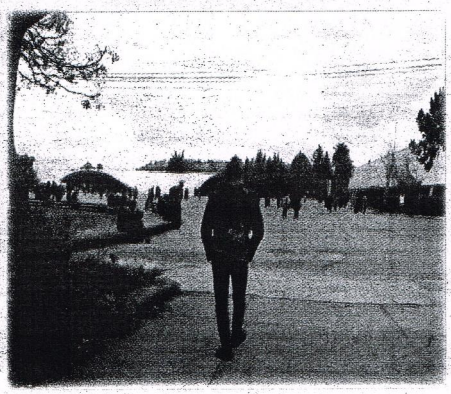

كمامات في الجيب أو أسفل الذقن

تخلى الكثير من طلبة جامعات قسنطينة عن ارتداء الكمامة، و تضعها بعض الطالبات في جيوبهن أو حقائب اليد، في حين يضعها الطلبة الذكور أسفل أذقانهم و لا يسحبوها لتغطي وجوههم كما يجب، إلا عند دخول المدرجات أو التوجه نحو المكتبة، كإجراء اضطراري.

و خلال هذا الاستطلاع لاحظنا أن فئة قليلة جدا من الطلبة يلتزمون بارتداء القناع الواقي، و لا يكاد يظهرون بين جموع الطلبة الآخرين، الذين قاموا بإلغاء هذا الإجراء تماما من يومياتهم، و كأن الجائحة لا وجود لها.

في حين لاحظنا أن فئة أخرى تكاد تكون الأبرز، تضع القناع الواقي عند الضرورة فقط.

خلال جولتنا بين معاهد و كليات جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، لاحظنا تراجعا كبيرا في تطبيق البروتكول الصحي، خاصة بكلية علوم الإعلام و الاتصال و المدرسة العليا للأساتذة و كلية العلوم السياسية.

فقد لاحظنا أن بعض الطلبة لا يتقيدون بارتداء القناع الواقي، سواء داخل أو خارج الكليات، أما الأساتذة ، فيلتزم أغلبهم بوضع الكمامة داخل المدرجات، لكن هناك شريحة منهم لا تلتزم بتعليمات الوقاية من كوفيد 19، داخل الأقسام و المدرجات و حتى خارجها.

تجمعات للطلبة ببهو جامعة قسنطينة1

و جهتنا الثانية كانت جامعة قسنطينة1 أحمد منتوري، و اختلفت المشاهد كثيرا هناك، عما وجدناه بجامعة قسنطينة 3، فتطبيق البروتكول الوقائي كان شبه غائب، و كانت الفضاءات تعج بأعداد كبيرة من الطلبة الذين تجمهروا في مجموعات صغيرة أو كبيرة، سواء بعمارة الآداب و العلوم أو أمام الأقسام و المدرجات، و خصوصا في بهو الجامعة و المساحات الخضراء ، دون تقيد بمسافة الأمان و وضع الكمامة.

أما أعوان الأمن، فالبعض منهم فقط التزموا بارتداء القناع الواقي، خاصة في مدخل عمارة العلوم التي يمنع الدخول إليها دون كمامة، خلافا لعمارة الآداب التي تشهد فوضى عارمة، و تراجعا كبيرا في تطبيق إجراءات الوقاية .

و كانت القاعات الصغيرة، ممتلئة بالطلبة، و الممرات، رغم وضع أشرطة عازلة تمنع الجلوس على الكراسي الحجرية بالطابق الأول من عمارة الآداب.

و وضعت بعمارة العلوم، مجموعة من الكراسي و الطاولات أمام المخابر، خصصت للطلبة من أجل مراجعة الدروس، لكنهم جعلوا منها أماكن للجلوس من أجل تجاذب أطراف الأحاديث و التسلية و الضحك و المرح، فتجمعوا بأعداد كبيرة أمام مرأى من الأساتذة و أعوان الأمن.

طلبة الشعب العلمية أكثر احتراما للبروتكول

خلافا لباقي المعاهد و الكليات ، يتقيد إلى حد كبير طلبة و أساتذة لمعاهد و كليات الشعب العلمية، بالإجراءات الوقائية، كما لاحظنا خلال هذا الاستطلاع ، حيث كانت وجهتنا التالية صوب كلية الطب بجامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر ، فكانت الحركة بها شبه منعدمة في الفناء و بين المدرجات و الأقسام.

و كان أعوان الأمن يلزمون الطلبة بارتداء الكمامات بالمدخل الرئيسي ، مع استعمال المعقم الكحولي الموجود بقارورات معدنية، كما يلتزم الطلبة و الأساتذة بنفس الإجراءات داخل المدرجات، مع احترام التباعد في ما بينهم، بترك كرسي شاغر بين كل طالبين.

توجهنا بعد ذلك إلى المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بنفس الجامعة، و لم يختلف المشهد كثيرا عن كلية الطب، بل كان أكثر صرامة، حيث كان يمنع منعا باتا الدخول دون وضع الكمامة، مع منع التجمع داخل بهو المدرسة.

و بالمدرسة الوطنية العليا في البيوتكنولوجيا « توفيق خزندار» ، و كذا كلية تسيير التقنيات الحضرية، لاحظنا تنظيما محكما و التزاما كبيرا من قبل الطلبة و العاملين بالمدرسة، بتطبيق إجراءات الوقاية، و أبرزها ارتداء الكمامة .

أما بعمارة العلوم بجامعة قسنطينة 1 أحمد منتوري، يمنع دخول الطالب دون وضع القناع الواقي ، إلا أن هناك تقاعس من قبل الكثير من الطلبة، في ارتدائها طوال الوقت و الكثير منهم ينزعونها ، حال تجاوز حاجز المراقبة المتواجد بالمدخل الرئيسي.

إقبال كبير على الفضاءات المفلوحة

عادت بقوة مظاهر تجمع الطلبة في المساحات الخضراء المتواجدة بجامعات قسنطينة، فقد لاحظنا بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 ، تشكل مجموعات من ثلاثة طلبة و أكثر هنا و هناك لا يحترمون بتاتا إجراءات الوقاية.

أما بجامعة قسنطينة 1 أحمد منتوري، فقد كانت الفضاءات الخضراء و الحدائق شبه ممتلئة ، و كان الطلبة يفترشون الأرض و آخرون يجلسون على المقاعد الإسمنتية في مجموعات متلاصقة، و عدد قليل جدا منهم يضعون الكمامة ، و لا تمنع إدارة الجامعة مثل هذه التصرفات بشكل مباشر ، فرغم تعليق الكثير من الملصقات التحذيرية التي تمنع التجمعات، لا يبالي بها الطلبة ،و حتى أعوان الأمن لا يسهرون على تطبيقها، رغم أن مثل هذه التصرفات قد تكون سببا في انتشار العدوى من جديد.

وهيبة عزيون

موظف بمديرية الخدمات الجامعية

شاب من تبسة يفوز في مسابقة أحسن مشروع للمؤسسات الناشئة

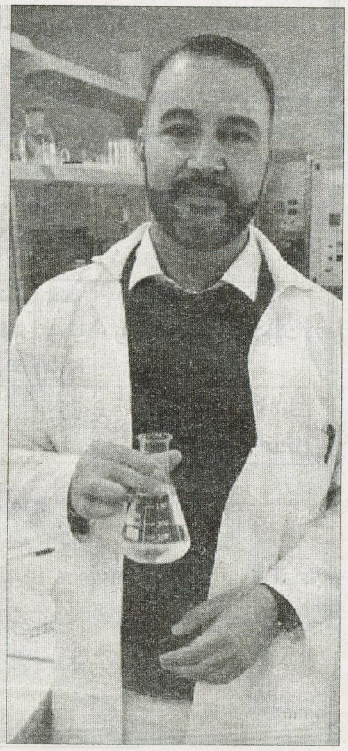

تمكن، مؤخرا، حيدر غريسي، موظف بالمديرية الولائية للخدمات الجامعية بتبسة، من افتكاك المرتبة الأولى وطنيا في مسابقة اختيار أحسن فكرة مشروع خاص بالمؤسسات الناشئة و البحث العلمي، التي نظمت بالشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة التكوين المهني، مما رشّحه لتمثيل الجزائر في مسابقة دولية.

حيدر غريسي، البالغ من العمر 35 عاما، خريج جامعة و متحصل على شهادة تقني سامي تسيير واسترجاع النفايات التي تعتبر أول دفعة على مستوى الولاية، و الثالثة وطنيا، وقد أدرج هذا الاختصاص مؤخرا من طرف وزارة التكوين المهني و التمهين.

قال حيدر للنصر، إنه شارك في المسابقة التي أقيمت مؤخرا بالمعهد العالي الجزائري الفرنسي للطاقة والعلوم بالرويبة، في الجزائر العاصمة، "معهد شنايدر"، و هي شركة فرنسية رائدة تكنولوجيا، و شارك معه الممثلون الأوائل عن كل ولاية، الذين تأهلوا في مسابقة أقيمت سابقا على المستوى المحلي، مشيرا إلى أنه افتك المركز الأول بولاية تبسة وتم تكريمه من طرف السلطات الولائية.

وعن المسابقة الوطنية، أوضح المتحدث أنها عبارة عن تصفيات مباشرة بحضور لجنة وزارية مشتركة، ومختصين في المجال من دكاترة وأساتذة التعليم العالي وخبراء لتقييم المشاريع المشاركة، و تعنى باختيار أحسن فكرة مشروع وطني خاص بالمؤسسات الناشئة والبحث العلمي، وقد تم اختياره، باعتباره صاحب أحسن فكرة مشروع علمي، قابل للتجسيد على أرض الواقع.

عن المشروع، قال حيدر للنصر، إنه عبارة على إنتاج الأسمدة العضوية محليا الموجهة للقطاع الفلاحي من النفايات المنزلية و بقايا المطابخ الجماعية، وهو مشروع ذو طبيعة اقتصادية بيئية ،بحكم أن الدولة الجزائرية توفر احتياجاتها من هذه المادة من خلال استيراد الأسمدة الكيميائية التي تستنزف الكثير من العملة الصعبة و الضارة بيئيا، من خلال المركبات الكيميائية التي تضعف التربة وتفقرها جيولوجيا وتتغلغل إلى مخزون المياه الجوفية مشكلة مصدر خطر على المستهلك.. الخ، لذلك قام بعملية إنتاج الأسمدة العضوية على مستوى المخبر في مدة قياسية و هي 21يوما، عوض 6 أشهر المعمول بها في مثل هذه العملية، من خلال توفير ظروف فيزيائية وبيولوجية دون التدخل الكيميائي المعمول به حاليا و بنفس الفعالية، وكانت النتيجة مطابقة للمعايير الدولية والتقنية من خلال إخضاع العينة للتحليل الم "ماذا خبري.

سيضيف المشروع في حال تجسيده ميدانيا؟ " سألنا الشاب حيدر، فأجاب بأنه في حال تجسيد المشروع ميدانيا، سيوفر مناصب عمل تسمح بامتصاص البطالة، و سيقضي على التبعية للخارج في هذا المجال و يحافظ على العملة الصعبة ، بفضل عدم استيراد هذه المادة في مرحلة الإنتاج الأولي، وتحقيق الاكتفاء، ثم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة التصدير، كما أن للمشروع فوائد من الناحية البيئية من خلال القضاء على نفايات الفوسفات الهامدة، خاصة أنه سيستعمل في مرحلة الإنتاج ، عوض رميه في الطبيعة، مما يشكل خطرا على الإنسان والحيوان، وذلك ما نراه في منطقتنا الغنية بهذه المادة ، التي يتم رميها في الطبيعة بعد الاستخراج و التكرير الأولي، دون استغلالها.

في ما يتعلق بالمشاركة الدولية، قال المتحدث إن تاريخها ومكانتها لم يتقرر بعد، بحكم أن الحدود الوطنية مغلقة بسبب الوضعية الوبائية في العالم، و يأمل أن يجد الإعانة والمساعدة لتجسيد هذا المشروع الهام والطموح ميدانيا، من خلال تبنيه من طرف السلطات العمومية.

و أضاف المتحدث بأن كل عمل ناجح يجب أن يقف خلفه من يدعمه، ففي كل مراحل المشروع، كما قال، دعمته زميلته مروة ذيب، تقني سامي من نفس الاختصاص ، برعاية مديرة مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الحمامات، بفضل توفير المخبر الذي يعتبر الوحيد في الولاية الذي يعنى بهذا الاختصاص، مع توفير كامل الإمكانيات اللوجيستيكية، فضلا عن مساعدة الأستاذة المشرفة عتيقة كشرود ، مهندس دولة في البيولوجيا و دعم مدير التكوين ياسين جوال.

و يذكر أنه تم مؤخرا تكريم حيدر من طرف مدير الخدمات الجامعية بالولاية.

عبد العزيز نصيب

تخّطت اليابان والولايات المتحدة وفق تقرير لليونسكو

الجزائر الأولى عربيا في عدد خريجات علوم الهندسة

أظهر تقرير أخير نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو"، أن الجزائر تتفوّق عربيا من حيث عدد النساء خريجات كليات العلوم الهندسية، وذلك بنسبة 48.5 بالمئة، وهو رقم يتخطى المعدل العالمي ويمثل ضعف النسب المسجلة في دول غربية لها تقاليد في الصناعة والبحث العلمي، على غرار الولايات المتحدة واليابان.

وأظهر التقرير المنشور بمناسبة اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم المصادف لـ 11 فيفري من كل سنة، أن نسبة النساء خريجات كليات الهندسة تبلغ 28 بالمئة فقط حول العالم، بينما تصل في ما يخص علوم الحاسوب والمعلوماتية إلى 40 بالمئة، رغم نقص المهارات في معظم المجالات التكنولوجية التي تقود الثورة الصناعية الرابعة.

وتضمن التقرير الذي حمل عنوان "لكي تكون الثورة الرقمية ذكية سيتعيّن عليها أن تكون شاملة للجميع"، فصلاً عن المساواة بين الجنسين في مجال العلوم، حيث أظهر أن نسبة النساء الخريجات من كليات الهندسة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أدنى من المعدل العالمي، وتبلغ في أستراليا على سبيل المثال 23،2 بالمئة و 17.7 بالمئة في الشيلي.

واللافت في التقرير، أن نسب النساء المهندسات في دول صناعية أو تلك التي لها تقاليد في البحث العلمي، كانت ضئيلة بل و أدنى من المعدل العالمي، ففي كوريا الجنوبية مثلا، بلغت 20،1 بالمئة بينما تصل إلى 20،4 بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية و إلى 14 بالمئة فقط في اليابان و 26.1 بالمئة في فرنسا و 19،7 بالمئة بكندا، أما بسويسرا التي يعتبر حقل الهندسة الكهربائية و الميكانيكية أحد ركائز صناعتها، فلم تتعد النسبة 16،1 بالمئة.

بالمقابل، سُجلت أعلى النسب للخريجات من كليات الهندسة في الدول العربية، واحتلت الجزائر

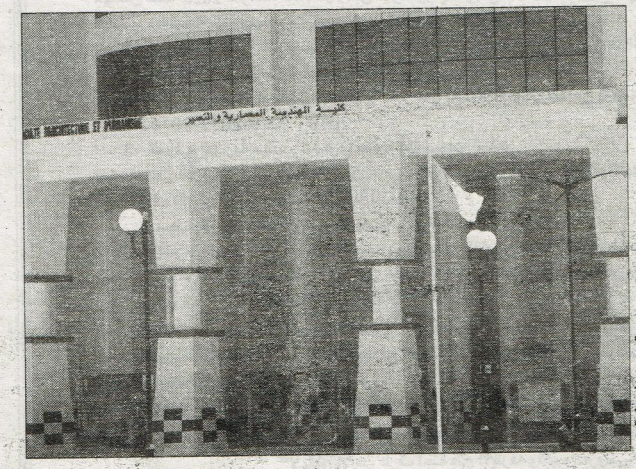

تحرير الشريف قايب

الصدارة بـ 48،5 بالمئة تليها المغرب بـ 42،2 بالمئة و سلطنة عُمان بنسبة 43،2 بالمئة، ثم سوريا بـ 43،9 بالمئة و تونس بـ 44،2 بالمئة. وفي أمريكا اللاتينية، سُجلت معدلات كبيرة أيضا، حيث تبلغ نسبة النساء المهندسات 41،7 بالمئة في كوبا و 47،5 بالمئة في بيرو و 45،9 بالمئة في أوروغواي.

معدلات عالية في مجالات الزراعة و الصحة

و يبين جدول تفصيلي يخص إحصائيات سُجلت حتى سنة 2018، أن نسبة الجزائريات المتخرجات من قطاع التعليم العالي في مجال الزراعة، تصل حتى 76.8 بالمئة، و إلى 70.5 بالمئة في الصحة و الخدمات الاجتماعية، و 83.1 بالمئة في العلوم الطبيعية، و 48.9 بالمئة في مجال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال.

و في ما يتعلق بخريجات العلوم الاجتماعية و الصحافة، فقد بلغت النسبة بالجزائر 68.4 بالمئة، و 57.7 بالمئة في التجارة، الإدارة و الحقوق، كما قدرت بـ 80.2 بالمئة للنساء المتخرجات من كليات الفنون والعلوم الانسانية.

كما أظهر التقرير الذي اطلعت عليه النصر، أن نسبة النساء ضمن فرق البحث تقدر بـ 47.1 بالمئة، أغلبهن في مجال العلوم الطبيعية و الصحة والزراعة، لتحرز الجزائر "تقدما ملحوظا في فترة وجيزة"، بعدما لم تكن هذه النسبة تتعدى 35 بالمئة سنة 2005، بينما لا يزيد هذا المعدل عن 33.8 بالمئة في دول الاتحاد الأوروبي وفق إحصاء سنة 2018.

وما تزال النساء اللواتي أسّسن شركات ناشئة يعانين من أجل الحصول على التمويل، ولا يحظين بالتمثيل الكافي في الشركات التكنولوجية الكبيرة سواءً في مواقع القيادة أو في الوظائف التقنية، كما أنّ النساء معرضات أكثر من الرجال لترك مجال التكنولوجيا بسبب ضعف الآفاق المهنية كدافع رئيسي، ولكن مواقف الشركات حيال المرأة آخذة في التطور، وفق الوثيقة، نتيجة ربط الدراسات بين ازدياد ثقة المستثمرين وتحقيق هامش أكبر من الربح من ناحية، وتنوع القوى العاملة من ناحية أخرى.

ورغم هذا المناخ العالمي العام غير المشجع للمرأة لاقتحام مجال التجارة، إلا أن تقرير «يونسكو» يظهر أن نسبة الباحثات الجزائريات في قطاع الشركات التجارية، وصل إلى 53.8 بالمئة، متفوقات بذلك على أقرانهن في دول مثل أفريقيا الجنوبية، ماليزيا، أيسلندا، الإمارات العربية المتحدة، إسبانيا وكذلك بلجيكا التي لم تتخط النسبة بها 28.7 بالمئة وفق إحصاء سنة 2018.

و ذكر التقرير أن المسيرة المهنية للنساء في دول العالم بصفة عامة، تميل إلى أن تكون أقصر وأقل أجراً، فلا يظهر عملهنّ بالقدر الكافي في المجالات البارزة، وغالباً ما يجري تجاهلنّ عند الترقية، كما أضافت "يونسكو" أن الباحثات عادةً ما يحصلن على منح ذات قيمة أقل من تلك التي يحصل عليها أقرانهنّ من الرجال، ورغم أنّ نسبتهن تبلغ 33،3 بالمئة من مجمل الباحثين، إلا أن 12 بالمئة فقط من أعضاء الأكاديميات الوطنية للعلوم، من النساء.

وتعكس أرقام منظمة يونسكو، التقدم الذي أحرزته المرأة الجزائرية في مختلف مجالات العلوم على اختلافها، ويترجَم ذلك من خلال قيادتها العديد من الأبحاث واقتحام مجال ريادة الأعمال خاصة في السنوات الأخيرة.

ياسمين.ب

80 بالمائة من الطلبات سترفض

الشروع في العمل بالتعليمة الجديدة للبناء الريفي بقالمة

موقع للبناء الريفي بقالمة/صورة النصر

بدأ رؤساء بلديات قالمة، في تطبيق التعليمة الجديدة لوزارة السكن المتعلقة بضرورة حيازة طالب إعانة البناء الريفي على قطعة أرضية بالوسط الريفي، لقبول ملفه و إخضاعه للدراسة.

و يتوقع أحد رؤساء بلديات قالمة، في تصريح للنصر، أمس الأحد، أن يتراجع الضغط على هذا النوع من السكن بشكل كبير خلال الأشهر القادمة، مؤكدا على أن ما لا يقل عن 80 بالمائة من طلبات البناء الريفي المودعة لدى البلديات، سيتم رفضها بموجب التعليمة الجديدة التي تنظم قطاع البناء الريفي و تضع حدا للفوضى و الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البلديات و الصندوق الوطني للسكن عند منح رخص البناء و تسريح أشطر الإعانات المالية.

و تتعرض مصالح السكن عبر بلديات قالمة، إلى ضغط كبير في السنوات الأخير، بسبب التدفق المتواصل لآلاف الطلبات التي يرغب أصحابها في الحصول على البناء الريفي لمواجهة أزمة السكن الخانقة التي تعرفها كل البلديات تقريبا.

و لم تعد طلبات البناء الريفي بالولاية تختلف عن طلبات السكن الاجتماعي، حيث أصبح الجميع يرغب في قطعة أرضية مجانية و بناء فردي ممول من خزينة الدولة بقيمة 70 مليون سنتيم، حيث تتولى البلديات عبء توفير الوعاء العقاري و منح شهادات حيازة لقطع أرضية حتى داخل المحيط العمراني، تحت تأثير الضغط الكبير من طالبي السكن الريفي الذين لا تربطهم أي صلة بالوسط الريفي أو قطاع الزراعة.

و يتوقع أن تبدأ مصالح السكن بالبلديات، في مراسلة أصحاب الملفات المودعة لتقديم وثيقة تثبت حيازة قطع أرض صالحة للبناء بالوسط الريفي كشرط لقبول الملف و دراسته و سيصطدم الآلاف من طالبي السكن الريفي بهذا الشرط غير القابل للتنازل و التحايل، كما كان يحدث في السنوات الماضية عندما حصل الكثير من المواطنين على سكنات ريفية بمساعدة البلديات التي تتولى مهمة تعيين موقع للبناء و منح شهادات حيازة لقطع أرضية صالحة للبناء تسمح للمستفيد بالحصول على إعانة الصندوق الوطني للسكن.

و بموجب هذه التعليمة، لن يكون بمقدور المواطنين تقديم طلبات الحصول على السكن الريفي إذا لم يكونوا حائزين على قطع أرضية بالوسط الريفي، سواء تابعة للمجموعة الوطنية أو ملكيات خاصة.

و تعتمد كل بلديات ولاية قالمة تقريبا، على صيغة البناء الريفي لمواجهة أزمة السكن، حيث عجزت الصيغ السكنية الأخرى عن تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من السكن الفردي الأكثر طلبا من طرف الجزائريين في السنوات الأخيرة.

و مازال نظام التحصيصات الاجتماعية و الترقوية مجمدا بولاية قالمة، مما أدى إلى حدوث أزمة سكن حادة و ارتفاع أسعار العقار الموجه للبناء إلى سقف خيالي لن يقدر عليه إلا ذوي الدخل المرتفع.

فريد.غ

2021/02/15.ع: 16453

الصقر
ESSAKR

وزارة التعليم العالي

بن زيان يكشف تفاصيل مهمة حول مسابقات الدكتوراه 2021/2020

■ق.ت

جدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، تطميناته للمرشحين المقبلين على إجراء مسابقات الدكتوراه 2020/2021، بأنه لا يمكن إجراء المسابقات إلا بعد إعداد البروتوكولات الصحية المتعلقة بتنظيم وتسيير المسابقات، بسبب استمرار جائحة كوفيد-19، نظرا لأعداد المشاركين المرتفعة. وقال وزير التعليم العالي، عبد الباقي بن زيان، على صفحته على الفايسبوك، إنه تبعا لتعليمات رئيس الجمهورية بفتح مسابقات الدكتوراه للجميع، وكما قال كذلك الرئيس، فإن حياة وأرواح الجزائريين لا تقدر بثمن، نطمئن كل المرشحين المقبلين على إجراء مسابقات الدكتوراه 2020/2021، أنه لا يمكن إجراء المسابقات، نظرا لأعداد المشاركين المرتفعة، وهذا للاطمئنان على السلامة الصحية للمشاركين والتأكد من الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة في هذا الصدد. وكشف بن زيان أن مصالحه أصبحت على دراية حقيقية بالعدد الحقيقي للمشاركين، ابتداء من يوم الخميس 11 فيفري 2021، على أن تتم موافاة المرشحين بكل التفاصيل الدقيقة في التصريح الأسبوعي للناطق الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدءا من يوم الأحد 14 فيفري 2021، داعيا الطلبة إلى جعل من المدة الممنوحة لفائدتهم فرصة إضافية للمراجعة والتركيز.

قالمة

إستراتيجية الري التكميلي محور يوم إعلامي تحسيسي

أكد القائمون على فعاليات اليوم الإعلامي والتحسيسي حول إستراتيجية الري التكميلي الخاص بمحاصيل الحبوب وهذا بتأطير من طرف المعهد التقني للزراعات الواسعة بالولاية ومديرية المصالح الفلاحية للولاية الذي أشرفت على تنظيمه الغرفة الفلاحية للولاية بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية وعدد من الفاعلين. وجاء هذا اللقاء الذي في إطار الدعم الاستشاري الرامي إلى مرافقة الفلاحين خلال الموسم الفلاحي الجاري 2020/2021 في مختلف الشعب الفلاحية الإستراتيجية، وتبعا لورقة الطريق القطاعية والخاصة ببرنامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في شقها المتعلق بتوسيع المساحات المسقية وتعميم آلية السقي التكميلي لشعبة المحاصيل الكبرى "الحبوب" جاء لتحسيس الفلاحين بأهمية هذه الآلية خاصة وفي ظل تباين كمية التساقطات المطرية والتي تشهدها البلاد ولتفادي أي نقص مائي محتمل فان اللجوء إلى الري التكميلي أصبح أكثر من الضروري فعلى الفلاح أين يعلم بالتعريف الدقيق لكل مرحلة من مراحل نمو وتطور النبات حتى يتسنى له التدخل المناسب وبالطريقة المناسبة، وفوائد الري التكميلي للحبوب وتأثيره على المردود فضلا عن الطرق الصحيحة للسقي على غرار السقي بالرش، ناهيك عن الفترة الخاصة بالري وكذا كيفية وأوقات التسميد. هذا وتتجدد الدعوات إلى اختيار الوقت الأمثل للسقي، خاصة أن الدولة تسعى إلى تطوير قطاع الفلاحة وزيادة المساحات المسقية. وهو الشيء الذي أكد عليه وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني خلال زيارة العمل والتفقد والتي قادته الى ولاية قالمة بداية شهر فيفري الجاري على ضرورة التكامل لتحقيق الأهداف الخاصة بخريطة الطريق القطاعية وضرورة مرافقة الفلاحين لتحقيق هذا الهدف، مؤكدا في هذا الشأن على أهمية العمل الميداني للغرف الفلاحية بخصوص متابعة وترشيد تكوين الفلاحين في الشعب الحساسة.

ح.م

2021/02/15. ع: 2952

المساء
El Massa

لا مساس بالرواتب

أمرت مصالح وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي، رؤساء المؤسسات الجامعية باتّخاذ الاجراءات اللازمة للتكفل برواتب ومستحقات مستخدمي القطاع بما فيها مستحقات الترقية في الآجال المحدّدة، تفاديا لأيّ احتجاج.

وتأتي تعليمة الوزير بن زيان قصد تحسين ظروف عمل مستخدمي القطاع من جهة ونظرا للتأخر المتكرر في تسديد الرواتب والمستحقات في عديد المؤسّسات الجامعية، وهو ما أدى إلى نقص الثقة بين الإدارة ومستخدميها وتسجيل عدد من الشكاوي والتظلمات، ودعت إلى تفعيل لجنة الحوار والتشاور، مع ضبط الاحتياجات المالية الخاصة برواتب المستخدمين بدقة، فضلا عن التكفل في الجداول التكميلية بمختلف حالات الترقية في الدرجة وفي الرتبة وكذا إعادة الإدماج.

2021/02/15. ع: 7337

إيدوغ نيوز

تسع انشغالات تم مناقشتها والاتفاق على حلها

القضايا البيداغوجية العالقة تجمع مدير الجامعة باجي مختار والجمعيات الطلابية

جمعت مؤخرا، في لقاء تنسيقي تشاوري مدير الجامعة باجي مختار محمد مانع و عدة جمعيات طلابية وأتية منها تجمع الطلبة الجزائريين الأحرار و المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي....

■ أميرة حرزلي

حيث تم مناقشة أبرز الانشغالات طلبة الجامعة إعطاء توضيحات بشأنها، فقد ناقشت الجمعيات مع مدير الجامعة ضرورة تسليم محاضر الاجتماعات الرسمية التي تجمعهم مع مديرية الجامعة في أوانها و تمكين الجمعيات من اطلاع هياكلها على مخرجات مختلف الاجتماعات التنسيقية، وفي رده على هذا الانشغال أعطى مدير الجامعة توجيهاته بضرورة تبليغ المحاضر متضمنة جميع النقاط التي تمت مناقشتها ومعالجتها إلى الجمعيات الطلابية بعد انعقاد الاجتماعات التشاورية.

طرحت الجمعيات الطلابية المشاركة إشكالية إعادة انتخاب ممثلي الجمعيات الطلابية في الخلية المحلية لسير اختتام السنة الجامعية 2019 - 2020 والدخول الجامعي 2020 - 2021 خاصة أن الجمعيات لم تحضر الانتخاب بسبب تفشي وباء «كورونا»، هذا الاشكال الذي بقي حسب الجمعيات الطلابية وعودا مقطوعة ولم تطبق، وبغرض حل الاشكال تم الاتفاق مع مدير الجامعة على مراسلة الوزارة الوصية حول إعادة انتخاب ممثلي الجمعيات الطلابية بهذه اللجنة.

طلبات التحويل وإعادة الادماج والعطل الأكاديمية والتأخر في تسليم الشهادات...ثالث القضايا البيداغوجية التي جمعت مدير الجامعة بالجمعيات الطلابية المحلية، حيث تم الاتفاق على معالجتها فورا ضمن الأطر القانونية المعمول بها، أما بخصوص التأخر في تسليم الشهادات والتي مست شهادات الليسانس، فقد نوه نائب المدير للبيداغوجيا الذي حظر الاجتماع، بأن التأخير ناتج بالأساس عن تسليمها متأخرة من طرف بعض الأقسام، والتي ستسلم خلال الأيام القليلة المقبلة، ومنه فقد ناقش الحاضرون ضرورة تطبيق التعليمة الوزارية القاضية بسير الأنشطة البيداغوجية في ظل الأزمة الوبائية الراهنة وعدم احتساب التأخر البيداغوجي، من جهة أخرى أعطى المسؤول الأول عن الجامعة تعليماته لمعالجة التأخر الحاصل في تسليم شهادات التسجيل للطلبة ضمانا لحقوقهم و تحديد المسؤوليات في حالة تسجيل أي تأخير في هذا الجانب.

تسليم الشهادات النهائية لطلبة ليسانس والماستر كان اشكالا آخر طرح في الاجتماع، حيث تشهد نيابة المديرية للبيداغوجيا طلبات متزايدة، ولكن الكمية غير كافية التي تم استلامها لا تكفي جميع الطلبة، وهو الاشكال الذي سيكون له حل من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتزويد الجامعة بنسخ إضافية لهذه الشهادات، نيل الشهادة الثانية انشغال يهتم به الطلبة، و تم التأكيد على ضرورة معالجة الطلبات بالشفافية اللازمة، لاسيما فيما يخص المنصب البيداغوجية المفتوحة وتطبيق القانون بشأنها الذي يستلزم شرط انقضاء خمسة سنوات على آخر شهادة متحصل عليها وفق ما نصت عليه قوانين الوزارة الوصية ، و قد خلص اللقاء إلى ضرورة التنسيق بين الجامعة و الشركاء الاجتماعيين ونبذ كل أشكال الاقصاء و التمييز في المعاملة بما يخدم المضي قدما في خدمة العلم و المعرفة.

لتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتنمية مناطقهم

طلبة جامعة عنابة ينزلون ضيوفا على الـ «ناد»

■ أميرة حرزلي

أعلنت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بعنابة عن تنظيم أبواب مفتوحة اليوم لفائدة الطلبة الجامعيين على مستوى المكتبة المركزية لجامعة باجي مختار في «سيدي عمار»، وهو اللقاء الذي سيستمر غدا في القطب الجامعي «أحمد البوني» على الساعة العاشرة صباحا، الأبواب المفتوحة تهدف لإطلاع الشباب الجامعي على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لاسيما الجديدة منها والفرص المتاحة أمام الطلبة لإنشاء مؤسساتهم المصغرة، وبالتوازي مع ذلك تعمل الوكالة على إطلاع الشباب الحامل للمشاريع في بلديات أخرى والمناطق المهمشة من ولاية عنابة، حيث حطت الوكالة الوطنية الرحال في التاسع فيفري الحالي بمنطقة «طاشا» في برحال لتعريف شباب المنطقة بالاستراتيجية الجديدة للوكالة والفرص المتاحة لهم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة حسب تخصصاتهم لتنمية مناطقهم بالتنسيق مع «كناك عنابة»، في سياق متصل عقدت اجتماع في 11 فيفري الحالي على مستوى دار الشباب عبد الرحمان خالدي في شوندمارس بين مكوني الوكالة الوكالة وبين إطارات cap jeunesse لوضع برنامج عمل لفائدة الشباب حاملي المشاريع وتتمثل في تنظيم دورات تكوينية لصالحهم، حيث تساعدهم على بلورة أفكار مشاريع تمكنهم من انشاء مؤسسات مصغرة.

آخر ساعة
Akher Saa

بعد لقائها بن زيان

اتحادية التعليم تطالب بـ «تحيين» قوائم المستفيدين من السكنات الوظيفية

■ سليم.ف

طالبت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المنضوية تحت لواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، «تحيين» قوائم المستفيدين من السكنات الوظيفية والمرتبين في القوائم حيث أكد بن زيان استعداده للتكفل بالانشغالات المهنية والاجتماعية للأساتذة والباحثين الدائمين ومستخدمي البحث. وكتب الوزير في حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أنه التقى مع المكتب الوطني للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بقيادة أمينها العام، مسعود عمارنة، لطرح جملة من الانشغالات المهنية والاجتماعية للأساتذة، ولاسيما المشكل الرئيسي المتعلق باستقرار الأستاذ وهو «السكن».وأوضح الوزير أن الاتحادية طالبت بـ»رفع التجميد» عن المشاريع السكنية المجمدة، و»تحيين» قوائم المستفيدين من السكنات الوظيفية و المرتبين في القوائم، من خلال «مراقبة» البطاقية الوطنية، وذلك لاسترجاع السكنات الوظيفية التي استفاد أصحابها من صيغ أخرى، كما تم طرح مشكلة الأوعية العقارية في بعض المدن الجامعية، والمطالبة بـ»تفعيل» سكنات الإعارة، والاستفادة من صيغ السكن الأخرى. وذكر بن زيان أن السكنات التي استفاد منها الأساتذة في كل من البليدة وتلمسان وظل التنازل عنها «عالقا»، هي»في طريقها إلى التسوية بالتنسيق مع الهيئات المعنية للتنازل عنها لفائدة الأساتذة». وفيما يخص الأجور، قال الوزير أن هذا الملف «يخص جميع القطاعات، لكن هذا لا يمنع من تشكيل ورشة لدراسة القانون الخاص». وحسب بيان لها، أكدت الاتحادية أنها طرحت انشغالات الأساتذة المتعددة حيث طالبت بـ»تسوية وضعية مشاريع السكنات الممنوحة للأساتذة منذ سنة 2008 بمختلف ولايات الوطن ورفع التجميد عنها». كما ألحت على ضرورة «توفير الوعاء العقاري للمشاريع المبرمجة منذ سنة 2008، على غرار حصة 650 سكنا بالعاصمة والمدينة الجامعية عنابة والبليدة وغيرها»، كما رافعت الاتحادية على ضرورة «تمكين الأساتذة والباحثين من الاستفادة من سكنات في إطار صيغ مختلفة على غرار صيغة +عدل+». كما تم، في نفس الإطار، التأكيد على «مسألة 550 سكنا المبرمجة منذ سنة 2013 لفائدة الباحثين الدائمين مستخدمي دعم البحث». وتناول اللقاء كذلك، انشغالات أخرى في ذات الملف، كـ»وضعية 125 سكنا بالبليدة وحصة 92 سكنا بتلمسان وبشار وغيرها، التابعة للديوان الوطني للترقية العقارية لمستخدمي قطاع التعليم العالي المنحل، المتنازل عنها سابقا والتي لا يزال أصحابها ينتظرون تسوية مالية وإدارية منذ سنوات». أما بخصوص الهيئات العلمية والمجلات ومخابر البحث، دعت الاتحادية إلى ضرورة «إعادة النظر في آليات سير هذه الهيئات ووجوب ضبطها بما يضمن تنفيذ القوانين المسيرة لها وضمان حقوق الأساتذة في حدود صلاحياتها»، ووضع حد لبعض «الممارسات السلبية» لبعض القائمين على الهيئات العلمية، مقترحة إيفاد «لجان تفتيش دورية لهذه الهيئات»، وهو المطلب الذي قرر الوزير إدراجه في «جدول أعمال لجان التفتيش بالوزارة». كما طالبت الإتحادية بتخصيص «منح وعلاوات لمدراء المخابر ورؤساء الفرق والأعضاء، بهدف تحسين سيرها والارتقاء بأدائها العلمي»، ووفق نفس المصدر حظي هذا المطلب ب»موافقة الوزارة».وفي سياق متصل، شددت الإتحادية على ضرورة «مراجعة القوانين الأساسية للأساتذة الجامعيين والباحثين الدائمين ومستخدمي دعم البحث، والذي يندرج ضمنه ملف مراجعة شبكة الأجور»، مؤكدة أنها ستقوم قريبا بإطلاق «ورشة عمل لصياغة مشروع متكامل في هذا الشأن».وفي إطار تقييم مسعى الشراكة والحوار، شددت الإتحادية على ضرورة الحفاظ علىٰ هذا المكسب.

قالمة

تسخير قافلة خاصة بالتلقيح ضد فيروس كورونا موجهة لمناطق الظل

سخرت مديرية الصحة لولاية قالمة، قافلة خاصة بالتلقيح ضد فيروس كورونا ،موجهة لمناطق الظل عبر اقليم الولاية ،وهذا تنفيذا لتعليمات السلطات المعنية للتجند وتسخير كل الإمكانات المادية و البشرية ، والوقوف على سير حملة التلقيح ضد فيروس كورونا، العملية أشرف عليها السيد رئيس الديوان رفقة مدير الصحة والسكان للولاية، القافلة جوارية عبارة عن فرق طبية متنقلة، لتقريب عملية التلقيح من ساكنة المناطق البعيدة ، مست كل من قرية «سبع عيون» ببلدية عين صندل،قرية «عين فرس» ببلدية عين العربي، و مشتتة «مقعد الصيود» ببلدية حمام النبائل، فيما ستتواصل إلى باقي المناطق النائية و المعزولة، ومناطق الظل إلى غاية الإنتهاء من العملية.

ل.عزالدين

أغرب شكوى لمدير جامعة

وصلت إلى مسامع القيل والقال أغرب شكوى لمدير جامعة باجي مختار عنابة أين طلب منه أحد إلى الأساتذة عبر البوابة الالكترونية «ecrire au recteur» التي يتم مراسلة مدير الجامعة مباشرة عبرها حيث طلب منه أحد الأساتذة الحضور من أجل أن يجد حل للحمام المتواجد بالقسم والذي بات يؤرقه وهو ما أثار استغراب المدير في حين طلب منح أستاذ آخر الحماية.

صفر ورق بجامعة باجي مختار عنابة

أكد مدير جامعة باجي مختار عنابة أن يسعى جاهدا لجعل العمل بالجامعة إلكترونيا فقط والتخلص من الورق نهائيا خاصة أن هذا الورق يكلفهم كل سنة 400 مليون لترمى بعدها في القمامة.

2021/02/15. ع: 6219

L'EST RÉPUBLICAIN

GUELMA

Recensement de 92 nouvelles zones d'ombre

■ S. Chiahi

Pas moins de 92 nouvelles zones d'ombre ont été récemment recensées au titre de l'année 2021. Cette opération de rattrapage supervisée par les chefs de daïras sur instruction du wali est intervenue suite aux différentes sorties des autorités locales sur le terrain et aux préoccupations de citoyens faisant l'objet de messages postés sur les réseaux sociaux. Bénéficiant en premier lieu de l'apport des moyens énergétiques, les nouveaux sites dont 50 seront raccordés au réseau électrique et 42 au réseau gazier sont implantés à travers 20 communes . Le projet qui sera incessamment lancé mobilisera une enveloppe financière de l'ordre de 196 milliards de cts. Il est à rappeler que la wilaya de Guelma comptait au départ de l'opération, 134 zones d'ombre réparties sur 29 communes, englobant 298 projets ciblant une population de 53.000 âmes et mobilisant des crédits estimés à 300 milliards de DA. Au total 251 opérations ont été finalisées au cours de l'exercice écoulé. Les projets restants lancés au début de l'année en cours sont en voie de réalisation.

15/02/2021. N°6377

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

ŒUVRES UNIVERSITAIRES

Une gestion budgétivore pour des prestations médiocres

PHOTO : DR

Il est questin de revoir la tarification des différents services (transport, restauration, hébergement) et rehausser le montant de la bourse

Suite de la page I

Un montant de 112 milliards de dinars pour cette année. En 2018, ce chiffre était, pour rappel, de 101,1 milliards de dinars. Une part que l'Office national des œuvres universitaires (ONOU) consacre aux dépenses du personnel, au fonctionnement de ses différents services et enfin aux œuvres universitaires. C'est justement ce dernier chapitre qui fait l'objet de dysfonctionnements et de défaillances. Ce qui se traduit par des prestations très en deçà des attentes du monde estudiantin et complètement en décalage avec les l'importance de l'enveloppe allouée au secteur. Ce qui suscite de plus en plus la colère des étudiants qui ont de nouveau manifesté leur mécontentement quant à la dégradation des conditions de leur prise en charge dans les résidences universitaires où les locataires (470 000, dont 67% des filles) se retrouvent dans l'obligation de se débrouiller pour se réchauffer en hiver ou préparer des petits plats avec des moyens rudimentaires, mettant souvent leur sécurité en danger. Car, même dans les restos, l'hygiène n'est pas au rendez-vous. Idem pour la qualité des repas distribués, comme en témoignent le nombre des toxi-infections alimentaires collectives signalées annuellement. 60% des cas recensés le sont au niveau des restaurants collectifs, particulièrement les écoles et universités, selon le ministère de la Santé. Ce sont parmi les éléments phares qui renseignent sur la dégradation du cadre de vie dans les cités universitaires. Mais qui suscitent aussi des interrogations sur la gestion ce chapitre. Le dossier est d'ailleurs en phase de réformes et il sera fin prêt d'ici la fin du mois en cours. C'est du moins ce que nous avons appris auprès d'un cadre de l'ONOU qui nous dira : *«Il s'agit d'en finir avec ce déséquilibre criant entre les dépenses et les prestations destinées aux étudiants.»* Notre interlocuteur reconnaîtra en effet que côté finances, le problème ne se pose pas. C'est plutôt les mécanismes mis en œuvre depuis la fin des années 1960 qui sont appelés à changer.

DES DÉCISIONS AU GRÉ DES CONJONCTURES

«Depuis 1967, les œuvres universitaires fonctionnement avec le même mode, alors que la nécessité de réformer a toujours été mise en avant», nous rappellera-t-il pour résumer la situation d'un secteur qui a évolué ces dernières années au rythme des perturbations et des scandales à répétitions avec toutes les affaires de corruption qui ont éclaté, dont certaines sont toujours entre les mains de la justice. Comme solution, les pouvoirs publics optent à chaque fois pour le limogeage des responsables sans effectuer des évaluations périodiques. Ce qui se fait d'ailleurs toujours attendre par les étudiants qui réclament une conférence nationale à ce sujet.

Les décisions sont en effet prises au gré des conjonctures. Le limogeage de Bachir Derouaz (qui a refusé de nous donner son avis sur la gestion des œuvres universitaires) en est un exemple au moment où l'urgence est à l'accélération de la réforme. Un dossier remis sur le tapis l'année dernière, précisément le 21 décembre 2020, via l'installation d'une commission de réflexion composée de 16 membres. Des exports du Centre de recherche en économie appliquée au développement (Cread) ont été associés à ce travail. Des propositions ont déjà été retenues. Il s'agit entre autres, selon notre source, de revoir la tarification des différents services (transport, restauration, hébergement) et de rehausser le montant de la bourse. Autrement dit, subventionner directement les prestations via la bourse (fixée à 4050 DA, 3600 DA ou 2700 DA, selon le revenu annuel global des parents). Il a été également suggéré d'associer le ministère des Transports dans l'organisation du transport universitaire et d'ouvrir certaines prestations au privé. Il reste à savoir si le gouvernement donnera son feu vert à ces changements et avec quels mécanismes ? Ou bien le dossier, sera-t-il de nouveau reporté en attendant un autre incident dans les campus pour le déterrer.

SOUTIEN DIRECT AUX ÉTUDIANTS, ARRIVÉE DU PRIVÉ...

Mais faudrait-il avant d'opérer cette réforme avoir des données claires sur le coût réel des prestations et identifier les besoins dans chaque segment. A ce sujet, notons le déficit en informations en l'absence d'enquêtes de terrain et de sondages. Le Cread a déjà mené une étude dans ce cadre sans pour autant les rendre publiques. *«Les conclusions du Cread dans cette étude ne reflètent pas totalement la réalité du terrain»*, estime notre source à ce sujet. Lequel nous donnera quelques détails sur le coût des prestations. Côté restauration, le coût est de 290 DA par jour et par étudiant (petit-déjeuner, déjeuner et dîner) pour un prix symbolique de 1,20 DA le repas. Le transport pour lequel l'étudiant contribue à travers un abonnement de 135 DA/an revient à 100 DA/jour / étudiant, totalisant ainsi 18% du budget, alors que pour l'hébergement, le montant est fixé à 400 DA/ an pour un lit. *«Avec toutes les charges, ces tarifs sont très en deçà de la réalité»*, reconnaît notre source ajoutant : *«En attendant que le processus de réformes aboutisse, nous essayons d'améliorer quotidiennement nos services.»* Mais pour l'heure, sans grands résultats, comme le regrettera Abdelatif Bakhta, représentant de la Voix nationale des étudiants algériens (VNEA), une association estudiantine nouvellement agréée (en 2019). Un fonds important est dédié annuellement aux œuvres universitaires, mais nous ne voyons que de piètres services sur le terrain. C'est le paradoxe. Tout simplement parce que ce fonds est mal géré et fait objet de malversations, de détournements avec la complicité des responsables. Ce qui se reflète dans la qualité des repas par exemple. Et ce sans parler du transport et de l'hébergement. Un hébergement qui ne prend pas en considération les moindres conditions du chauffage jusqu'aux sanitaires. Ce sont tous ces points à régler dans le projet de réforme qui est soumis à l'approbation du gouvernement avant d'être présenté aux partenaires sociaux pour enrichissement. *«Actuellement, on parle de soutien direct aux étudiants. Nous pensons au niveau de la VNEA que cette option est irréaliste et inefficace. Quel serait le montant de la bourse à accorder aux étudiants dans ce cadre ?»*, s'interroge Bakhta Abdelatif, qui s'oppose aussi à l'arrivée du privé dans ce secteur. *«S'ouvrir au privé sans contrôle et sans régulation ne changera pas grand-change à la situation dans laquelle se débat les œuvres universitaires»*, estime le représentant de la VNEA.

Pour ce dernier, une subvention semi-directe serait la plus appropriée surtout dans ce contexte d'amenuisement de ressources financières et dans lequel le chef du gouvernement, Abdelaziz Djerad, promet des améliorations pour une prise en charge adéquate des conditions d'études, d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants.

Samira Imadalou

15/02/2021. N°9256

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

BLIDA

Université: appel à des recherches académiques sur les essais nucléaires français en Algérie

Des chercheurs ayant pris part, samedi à Blida, à une journée d'études organisée à l'occasion du 61ème anniversaire tragique des premiers essais nucléaires effectués par l'occupation française dans le sud de l'Algérie, ont appelé les étudiants universitaires à réaliser des recherches académiques sur ce crime contre l'humanité que la France tente de dissimuler. Les enseignants universitaires, qui ont participé à cette journée organisée à l'initiative de l'association scientifique et culturelle «Ben Djelloul» en collaboration avec la direction des affaires religieuses, ont plaidé pour une «contribution des étudiants dans l'information de l'opinion mondiale sur les essais nucléaires français en Algérie, qui ont débuté le 13 février 1960 dans la région de Hammoudia à Adrar et se sont poursuivis jusqu'en 1966".

Les étudiants doivent «élaborer des recherches pour faire la lumière sur ce crime, dont les conséquences subsistent à ce jour», a-t-il affirmé. Abderrahmane Tounsi, enseignant à l'université de Khemis Miliana (Aïn Defla), a assuré que la France «tente de faire passer sous silence la série d'explosions nucléaires menées lors de l'occupation dans le désert algérien, et dont la force équivaut à plusieurs fois les explosions de Hiroshima au Japon». Le but de la France est de «brouiller les faits et préserver sa belle image de pays démocratique et de liberté, faisant fi de l'atrocité de ce crime et de ses graves conséquences sur l'homme, l'animal et l'environnement», a-t-il déploré. M. Tounsi a, également, souligné «l'important rôle» de l'étudiant algérien dans la «mise à nu de l'histoire et des conséquences de ces essais nucléaires, qui ont permis à la France d'accéder au club des puissances nucléaires, sur le compte du peuple algérien», déplorant le fait que le Monde se rappelle des «victimes et conséquences des explosions d'Hiroshima, de Nagasaki (Japon) et de Tchernobyl, mais semble omettre celles des explosions de Reggane». Pour sa part, Abdelfatah Laaroussi, spécialiste en histoire et enseignant à l'université d'Adrar, a souligné le rôle de l'imam dans «l'information des citoyens, notamment les jeunes générations, sur ce crime atroce en l'abordant dans leurs prêches, pour que nul n'oublie les génocides que la France a commis à l'encontre des Algériens et qu'elle persiste à refuser de reconnaître ou du moins de présenter une réparation morale et matérielle aux victimes».

Quant à Hamel Sidi Amrouche, président d'une association à Adrar et chercheur spécialisé dans ce crime, a salué la tenue de cette journée d'études à Blida, sous le signe «Un peuple qui refuse d'oublier les crimes de Reggane/Adrar», estimant que l'initiative «confirme l'unité du peuple algérien et la solidarité des populations du Nord avec leurs parents et proches du Sud». «La même douleur est vécue par le peuple algérien face à ce crime contre l'humanité, dont les séquelles subsistent à ce jour à cause des déchets nucléaires et des matériaux contaminés enfouis dans des endroits encore inconnus à ce jour», a-t-il assuré. Parmi les effets désastreux des essais nucléaires passés sous silence, M. Sidi Amrouche a cité les "malformations congénitales toujours d'actualité dans la région de Reggane et ses environs, où la venue d'un bébé, qui doit normalement être une source de bonheur et de joie sous d'autres cieux, est toujours accompagnée de crainte et d'appréhension dans ces régions». Ces essais nucléaires représentant, en vertu du droit international, une violation des droits humains, sont, également, à l'origine de l'apparition de nombreux types de cancer dans la région, dont le cancer de la peau et du sang, une hausse des malades atteints de myopie et des inadaptés mentaux, outre la disparition de nombreuses espèces d'oiseaux et de reptiles, parallèlement à une importante baisse de la ressource animale.

BOUIRA

Accord de partenariat entre la cour de justice et l'université

Dans le cadre de son ouverture sur l'environnement extérieur, l'administration de l'université de Bouira continue de signer plusieurs accords, qui profitent d'abord à l'étudiant, et à l'université d'autre part.

Farid Haddouche

A cet effet, un accord de coopération a été signé entre la cour de justice de Bouira, représentée par la présidente de la cour Mme Houria Zilabdi et le procureur général, Cherif Djaad et l'université Akli Mohand Oulhadj. Les termes de l'accord prévoient la mise en place d'une coopération entre la cour de justice de Bouira et l'université d'Akli Mohand Oulhadj, en définissant des domaines et des moyens de coopération entre les deux parties, à travers l'autorisation aux étudiants en droit d'assister aux sessions de la cour pénale, l'organisation des conférences scientifiques conjointes et des séminaires accompagnés de journées d'études visant à être ouverts à toutes les spécialités et non pas se satisfaire uniquement des spécialités secondaires.

Il s'agit aussi d'échanger des thèses, des livres et des périodiques émis par les deux parties, en plus d'organiser des formations conjointes, selon un programme élaboré entre les deux parties dans divers domaines, tels que la représentation de sessions judiciaires, l'explication de nouveaux textes juridiques, l'explication de certaines professions judiciaires pour les étudiants, ainsi que l'explication de la résolution de certains des problèmes scientifiques qui soulèvent des textes juridiques. Par ailleurs, il est question également de faciliter les procédures permettant de préparer les compétences scientifiques au sein des programmes d'études et de recherche. La cour de justice accueille des étudiants universitaires en droit et en sciences juridiques et administratives, pour faire des visites de tous les services afin de s'informer sur l'application des textes juridiques. L'organisation des activités scientifiques, cours, séminaires, ateliers, forums et conférences...

En somme, cet accord est une opportunité pour les étudiants universitaires, en particulier les étudiants de la faculté de droit, d'élever le niveau de formation et d'améliorer leurs aptitudes.

15/02/2021. N°7979

EL MOUDJAHID
LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

AMÉLIORATION DES CONDITIONS D'ACCUEIL EN CITÉ UNIVERSITAIRE

BEAUCOUP RESTE À FAIRE

La réforme des œuvres universitaires, lancée par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, devra inclure tant la problématique de l'hébergement, de la restauration que le transport et la bourse.

Les services fournis par les œuvres universitaires sont insatisfaisants, et les étudiants ne cessent de réclamer l'amélioration de la situation.
Les organisations estudiantines appellent à remédier aux lacunes enregistrées dans la gestion de ce dossier, par une réforme approfondie qui s'appuie sur le soutien direct à l'étudiant. Ainsi, le secrétaire général adjoint du Rassemblement des étudiants algériens libres (REAL), Nadir Ailtsa, réitère sa revendication d'accélérer la réforme du système des œuvres universitaires, qualifiées de nécloeures, malgré les sommes colossales allouées à l'enseignement supérieur, en général, et aux œuvres universitaires, en particulier, mais qui ne profitent pas aux étudiants. Il estime qu'il est impératif d'améliorer les conditions socio-pédagogiques de l'étudiant, en activant le rôle de la direction centrale chargée d'améliorer les services universitaires, ainsi que celui du comité de réflexion sur la réforme des œuvres universitaires. Il s'agit également d'impliquer les étudiants, puisqu'ils sont directement concernés par ces réformes. La réforme du système des œuvres universitaires doit s'appuyer sur le soutien direct à l'étudiant. Il s'agit aussi de procéder à la numérisation du secteur, notamment les services en relation directe avec les étudiants, tout en s'orientant vers la privatisation des services universitaires et l'ouverture au secteur socioéconomique.

LA PRIVATISATION, UNE VOIE À EXPLORER

Notre interlocuteur explique que le soutien direct à l'étudiant nécessite l'augmentation du montant de la bourse qui est actuellement de 4.000 DA, or qui est loin de répondre aux besoins quotidiens. Pour sa part, le président du bureau national de l'Organisation estudiantine algérienne libre (OEAL), Fatah Sribli, estime que les fonds consacrés annuellement aux œuvres universitaires ne reflètent pas la situation médiocre dans laquelle vivent les étudiants dans certaines résidences, en raison de la mauvaise gestion. «Cette situation a incité les étudiants à renouveler leur demande d'aller vers une profonde réforme des œuvres universitaires basée sur une approche logique qui est le soutien direct à l'étudiant afin de lui permettre de disposer des sommes qui lui sont allouées», déclare-t-il. La réforme doit reposer sur la rationalisation des dépenses publiques dans le secteur des œuvres universitaires, le soutien de l'Etat doit être orienté directement vers l'étudiant, tout en procédant à l'ouverture des services et prestations universitaires à l'investissement privé, selon un cahier des charges qui préserve les droits des travailleurs, et à la fourniture de services aux étudiants dans le cadre de la bourse allouée par l'Etat. Ce système a fait ses preuves dans de nombreux pays», a-t-il soutenu. Le président de l'OEAL souligne cependant que «l'ouverture des services à l'investissement privé ne signifie pas la privatiser au sens général, car les institutions publiques à caractère éducatif demeurent ainsi et leur gestion confiée au privé doit se faire sous le contrôle direct de l'Etat». «La gestion des résidences par un organe privé permettrait d'économiser 50% de l'argent dépensé par le secteur», affirme Sribli, qui réitère par ailleurs la revendication des étudiants d'assurer la sécurité au sein des résidences universitaires, au vu des incidents qui se produisent chaque année, et ce en dotant les cités U de caméras de surveillance et en attribuant de cartes d'entrée et de sortie contenant toutes les données personnelles des étudiants. De son côté, le coordinateur national adjoint du CNES, Chadli Saadoudi, souligne la nécessité d'adopter une nouvelle stratégie qui prenne en compte les besoins de l'étudiant et qui veille à fournir les conditions appropriées pour un enseignement de niveau. L'autonomie des résidences universitaires permettrait d'améliorer les services, sachant que certaines d'entre elles ne disposent même pas des commodités élémentaires.

Salima Ettouahria

ORAN

DES HAUTS ET DES BAS

La mort tragique d'une étudiante à la résidence universitaire d'Ouled Fayet à Alger, il y a une semaine, relance le débat sur la nécessité, voire l'urgence de la réforme des œuvres universitaires, et qui, selon le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelhaki Benziane, fait l'objet d'un projet de loi en cours d'élaboration.

Ce drame remet une nouvelle fois en lumière les conditions d'hébergement dans certains campus. Ces problèmes sont-ils communs à toutes les cités universitaires ? Pourquoi certaines offrent une meilleure qualité d'hébergement que d'autres ? Où se situent les responsabilités ? Quelles sont les mesures prises par la tutelle pour remédier à court terme à certaines situations ? Par ailleurs, comment les étudiants vivent-ils la nouvelle organisation des cours dictée par le contexte sanitaire ? Quelques éléments de réponses à ces interrogations, à travers l'exemple de la cité universitaire de 8.000 lits du pôle universitaire de Belgaïd.

Saïdi Mokhtaria, 24 ans, étudiante en psychologie de la santé, et Deroiich Amina, 23 ans, habitant toutes deux la cité B3 de la résidence. L'hébergement dans ce bâtiment est décrié par ses occupantes comme correct par rapport à d'autres, cependant, l'absence de chauffage empêche l'utilisation des douches. La direction a trouvé une solution provisoire en mettant à la disposition des résidentes, les 16 cabines de douche de la salle de sport, cette dernière étant fermée en raison du contexte sanitaire. Cette résidence a une nouvelle directrice dont le travail est salué par les étudiantes qui notent une amélioration, notamment au plan de l'hygiène, de la restauration et de la communication interne.

Selon Mokhtaria, les conditions d'hébergement diffèrent d'une cité à une autre et d'un service à l'autre. «En toute franchise, ici nous sommes plutôt chanceuses par rapport à d'autres cités. C'est ma cinquième année ici, et je n'ai pas assisté à de sérieux problèmes d'ordre sécuritaire comme les agressions. Nous avons des soucis d'alimentation en eau parallèlement aux coupures touchant plusieurs quartiers d'Oran, et, en pareille situation, la direction met à notre disposition des citernes. Le problème majeur est l'absence de chauffage, car le radiateur tombe souvent en panne».

Pour ce qui est des conditions d'hygiène, les femmes de ménage font leur travail la semaine, le week-end, les étudiantes se sont mises d'accord pour nettoyer les sanitaires du bloc chaque vendredi soir», dit-elle.

Amina partage le même constat : «Le plus grand problème est celui des chaudières, nous avons tenu des réunions avec les responsables pour le régler, mais cela nécessite un budget conséquent, on utilise des résistances pour réchauffer la nourriture et pour se réchauffer vu que les radiateurs ne marchent pas. Nous n'avons pas le choix, surtout en hiver. Mais le drame de la cité d'Ouled Fayet a attiré notre attention sur les risques d'utiliser ce genre d'appareils. Alors nous avons créé une page facebook qui regroupe toutes les filles de la cité et à travers laquelle nous rappelons les mesures de précaution, comme de débrancher les prises électriques avant d'aller dormir. J'ajoute un autre détail, la nouvelle directrice de la cité a amélioré les services, notamment dans la restauration et l'hygiène et est à l'écoute des résidentes.»

A une centaine de mètres, se trouve la cité des garçons dont les préoccupations ne sont pas très différentes de celles des filles.

Nous avons rencontré Ahmed Benchalb Djawad, originaire d'Ain Témouchent, étudiant en génie industriel, avec deux amis, Toumiat Nacer de Relizane en 3e année de sciences économiques, et Mouzaoui Ali de Tissemsilt, en 1re année de licence en droit. Contrairement au bloc B4, le B3 est relativement bien entretenu, «les conditions ici sont plutôt correctes, mais le problème majeur, surtout pour les étudiants arrivés cette année, est le manque de couettes et des matelas. D'autre part, certaines chambres du bloc B4 souffrent de malfaçons ; il existe aussi un problème de sécurisation des lieux en raison du manque d'agents. A cela s'ajoute l'absence de chauffage central, c'est pourquoi nous sommes obligés d'utiliser les résistances, car ici il fait très froid, le pôle de Belgaïd étant situé en hauteur».

Si l'absence de chauffage et les perturbations en eau font partie des problèmes communs à l'ensemble des blocs de cette résidence, le B4 se distingue par la dégradation des chambres et les malfaçons apparentes au premier coup d'œil sur les murs du couloir et les plafonds des sanitaires notamment ; pourtant cette structure est la dernière à avoir été réceptionnée en 2016. La nouvelle directrice de la cité B4, Khaldi Souhaf, installée le 16 décembre 2020, affirme avoir constaté à son arrivée des problèmes importants d'électricité, de plomberie, de maçonnerie et d'étanchéité. 50 chambre ne peuvent être habitées vu leur état de dégradation et la direction de l'office des œuvres universitaires du pôle de Belgaïd a engagé des travaux d'urgence.

Amel Saher

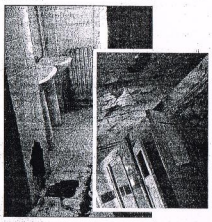

UNIVERSITÉ AHMED-BEN-BELLA ORAN-1

3.970 COURS SUR LA PLATEFORME DE E-LEARNING

À propos du déroulement des cours, M. Abbassi, chargé de communication de l'université Ahmed-Ben-Bella Oran-1, nous apprend que 23.804 étudiants sont inscrits en graduation (licence et master), au 9 février. Pour le doctorat, 3.810 sont recensés toutes spécialités confondues, soit un total de 27.610 étudiants. S'agissant du déroulement des cours, si au début de l'année universitaire, il y avait une forte présence des étudiants, après la directive du ministre de l'Enseignement supérieur qui dispense les étudiants de l'obligation de présence à l'ensemble des cours, cette présence a baissé relativement. «Nous enregistrons actuellement un taux de présence de 65 à 80%. Par ailleurs, notre plate-forme E-learning a vu l'inscription à ce jour de 11.000 étudiants jusqu'au début février. A ce jour, 3.970 cours ont été présentés à travers cette plateforme», soutient-il.

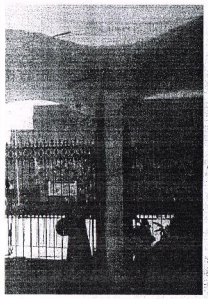

ORGANISATION DES COURS PRÉSENTIELS ET À DISTANCE

LE PROTOCOLE SANITAIRE RESPECTÉ À L'INTÉRIEUR DE L'UNIVERSITÉ

Il convient de savoir que les directions des œuvres universitaires qui travaillent en coordination avec les universités font partie de la cellule de suivi et de préparation de la rentrée universitaire 2020-2021 et ont participé à la mise en œuvre du protocole sanitaire cadre, destiné aux résidences universitaires, mis en place par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.
Concernant l'hébergement, ce protocole fixe la norme d'occupation des chambres universitaires à trois par étudiant, 14 m² pour deux étudiants et 18 m² pour trois à cinq étudiants. Pour ce qui est de la restauration, il a été préconisé la formule "à emporter" dans des boîtes utilisant des ustensiles et couverts personnels ou à usage unique. La distribution des repas devra se faire dans le respect des normes sanitaires et les horaires doivent être suffisamment étalés pour une bonne gestion des flux d'étudiants. S'agissant du transport, le protocole sanitaire fixe une charge maximale de 25 étudiants par grand bus avec plusieurs rotations par jour en adéquation avec les emplois du temps aménagés. Cette organisation du déroulement des cours adoptée au contexte sanitaire semble satisfaire une bonne partie des étudiants. «A l'université, chaque étudiant occupe une table à lui seul, le port de la bavette est obligatoire, les enseignants font leurs cours et notes envoyent par la suite les documents par mail, notre présence n'est pas obligatoire pour l'ensemble des cours. Cela dit, nous travaillons beaucoup sur notre plateforme électronique. Pour ce qui est du transport, à l'heure actuelle, le problème ne se pose pas, les bus assurent les liaisons entre le pôle de Belgaïd et les différentes facultés tout au long de la journée, contrairement à la situation de 2015 et 2016», assurent Amina et Mokhtaria. Du côté des étudiants, on partage le même avis, mais on relève cependant la prédilection des chiens errants à l'intérieur de l'université.

A.S.

LE DIRECTEUR DE L'OFFICE NATIONAL DES ŒUVRES UNIVERSITAIRES DU PÔLE BELGAÏD

«LES MALFAÇONS SONT EN COURS DE RÉPARATION»

Dans cet entretien, le directeur de l'Office national des œuvres universitaires du pôle Belgaïd, M. Boutalba, dresse un état des lieux de la résidence 8.000 lits, évoquant les problèmes qui ont été réglés, ceux qui demeurent posés et les efforts financiers engagés par la tutelle et les institutions publiques, pour améliorer les conditions de prise en charge des étudiants.

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR AMEL S.

El Moudjahid : *Quelle est la situation dans cette résidence et quels sont les problèmes posés ?*

M. Boutalba : Il faut savoir que ce pôle est situé dans un lieu, qui, jusqu'à il y a quelques années, était considéré comme isolé. Il a été ouvert de manière un peu prématurée, situé à proximité de plusieurs cités d'habitation sociale qui, malheureusement, abritent des poches de délinquance. Cela a exposé pendant une période les étudiants, surtout les étudiantes, à des risques d'agression. Ce problème lié au volet sécuritaire et posé au début de l'ouverture du pôle a été pris en charge. Permettez-moi ici de remercier les services de la 2Se sûreté urbaine, de la sûreté de daïra et de la gendarmerie pour le grand travail qu'ils font, notamment les patrouilles qu'ils assurent en permanence au sein des cités et des quartiers environnants, dont Sidi El Bachir, ce qui a permis d'assurer la sécurité des résidents.
Sans oublier de relever le sens de responsabilité des organisations estudiantines dans ce pôle, en particulier l'UNEA, l'UEA et à un degré moindre l'UGEL.

Qu'en est-il des conditions d'hébergement ?

Depuis mon arrivée à la tête de cette direction, j'œuvre à régler le problème des installations qui posait un énorme souci. J'ai évité le drame qui s'est produit à Tlemcen et nous avons tout fait pour éliminer les risques d'accidents similaires. La situation est suivie en permanence par le wali. Pour ce qui est de la situation sanitaire, nous avons trois médecins affectés pour 2.000 habitants, ce qui dépasse les normes nationales, à savoir un médecin pour 2.000 habitants. Ces derniers travaillent jour et nuit et assurent un suivi permanent et minutieux de la situation sanitaire liée au Covid 19. L'équipe médicale assure un contrôle quotidien et les cas recensés sont placés en isolement, nous avons 35 chambres d'isolement pour les filles et 50 pour les garçons.
Parmi les problèmes posés actuellement figure l'absence de chauffage car les installations ont été livrées avec des malfaçons. Avec le concours de l'ex-wali d'Oran et à la demande de l'APW, un budget de 450 millions de DA a été dégagé en 2019 pour la réhabilitation de toutes les cités universitaires d'Oran. La prise en charge du problème de chauffage se fera dans le cadre de cette opération.

Les malfaçons que vous venez d'évoquer représentent-elles un quelconque danger ?

Nous n'avons pas de chaudières qui risquent d'exploser, mais nous devons réparer la tuyauterie pour réparer le chauffage. Cela n'a pas encore été fait, faute de budget. Les couvertures et les matelas ont besoin d'être renouvelés, cela n'a pas été fait depuis dix ans, l'opération relève du budget d'équipement, lequel est centralisé. L'autre problème concerne l'utilisation excessive des résistances électriques par les résidents, cela provoque quelques fois des chutes de tension électrique, notamment avec la mauvaise qualité de la câblerie qui y a été installée et que nous sommes en train de changer par tronçon. L'opération devra être achevée à la fin du mois.

La cité B4 présente des malfaçons importantes. Quelles sont les mesures prises pour remédier à cela ?

La cité B4 est la plus récente des résidences du pôle Belgaïd. Elle a toutefois été exploitée à l'occasion d'évènements officiels ou politiques, à l'exemple des universités d'été, ce qui a causé certains dégâts. Néanmoins, elle a été livrée avec de nombreuses malfaçons, notamment au niveau des installations électriques de mauvaise qualité avec des câbles souterrains que nous sommes en train de changer par tronçon, car ils ne supportent pas l'utilisation abusive des résistances. La tuyauterie du réseau d'alimentation en eau potable a été remplacée par une autre de type multicouche, une opération que nous avons financée sur le budget de fonctionnement. Nous avons aussi refait le réseau d'évacuation des eaux usées qui relie les étages à l'intérieur du même bâtiment et nous procédons à la réparation des dégâts provoqués par les infiltrations des eaux usées notamment dans les plafonds, avant de les reprendre. Les sanitaires ont également été refaits et sont fonctionnels.

Y a-t-il une estimation financière des dégâts dus aux malfaçons ?

Cela ne peut être fait que par un expert, mais nous avons élaboré un rapport de la situation que nous avons adressé à la direction générale des œuvres universitaires.
Cette dernière l'a pris en considération et il est question de débloquer une enveloppe financière pour régler le problème. J'ai également contacté la direction des équipements publics dont des représentants se sont déplacés sur les lieux avec ceux du bureau d'étude.

A.S.

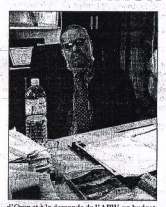

RÉHABILITATION DES RÉSIDENCES UNIVERSITAIRES

UN PROGRAMME DE 45 MILLIARDS DE CENTIMES

Dans le cadre du projet de réhabilitation et de rénovation des résidences universitaires, l'on apprend que les trois directions régionales des œuvres universitaires de la wilaya d'Oran ont communiqué au maître d'œuvre chargé de la gestion et l'exécution des travaux la liste des opérations prioritaires devant bénéficier de ce programme dont le budget est estimé à 45 milliards de centimes.
En effet, une évaluation actualisée de l'état des structures élaboré par les trois directions compétentes a fait ressortir quatre opérations à prendre en charge en priorité. Il s'agit des blocs de la résidence "Les volontaires" qui, rappelons-le, est la plus ancienne des campus à Oran, dont l'état actuel nécessite d'importants travaux de réfection, notamment des lieux d'hébergement qui accueillent 400 lits.
La structure a besoin aussi d'un nouveau poste transformateur et d'une chaudière. La deuxième opération figurant sur la liste des projets prioritaires consiste en la réhabilitation de la cité Belbouri-Said dont un bloc nécessite des travaux de réfection et rénovation, en plus de l'installation du chauffage central. Vient ensuite la cité universitaire de Maraval dont deux blocs doivent être rénovés. Enfin, la cité EFO de 2.000 lits, fermée depuis plusieurs années, devrait être réhabilitée dans le cadre de ce programme dont le financement est inscrit au budget du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

A.S.

15/02/2021. N°17215